مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

جمعية الدفاع عن حرية الصحافة
Society For Defending Press Freedom

استطلاع آراء الصحفيين والاعلاميين حول واقع عمل هيئة الاعلام والاتصالات

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام –فضلاً عن قضايا أخرى– ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

الآراء الواردة في المقال لاتعرب بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وانما تعبر عن رأي كُتابها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

استطلاع آراء الصحفيين والاعلاميين حول واقع عمل هيئة الاعلام والاتصالات

تمهيد:

واجهت هيئة الاعلام والاتصالات تحولا هاما ولا سيما بعد عام 2003، اذ اخذت تتأثر بمتغيرات البيئة السياسية والاجتماعية، فضلا عن المشكلات والاطر القانونية المتعلقة بالعمل الصحفي في العراق، وفي السياق نحو توفير بيئة قانونية آمنة للعمل الصحفي في العراق، تستهدف هذه الورقة معرفة رأي الصحفيين العاملين في المؤسسات الإعلامية على اختلاف أنواعها وتوجهاتها تعامل هيئة الاعلام والاتصالات بوصفها جهة رقابية على عملهم.

اعتمدت الورقة الحالية على دراسة مسحية شملت تصورات وآراء الصحفيين عن واقع وعمل هيئة الاعلام والاتصالات في العراق.

منهجيا اعتمدت الدراسة الميدانية على استبانة الكترونية تكونت من (7) أسئلة وجهت إلى 359 صحفيا، تم الوصول إليهم عن طريق العينة المتاحة في عموم المحافظات، بوصفهم ممثلين عن شريحة الصحفيين العراقيين.

مجال تخصص الصحفيين

لغرض التعرف على مجال تخصصات الصحفيين في الاعلام تم توجيه سؤال بهذا الشأن، وقد افاد نحو (99) صحفيا بأنهم مقدمي برامج، و(88) هم محررينً، و(82) منهم مراسلون، و(64) مصورون، و(15) مخرجين، و(11) اخرون توزعوا بين موظفين اعلام في دوائر الدولة وبين خريجي كليات الاعلام.

الشكل (1) يبين تخصص الصحفيين

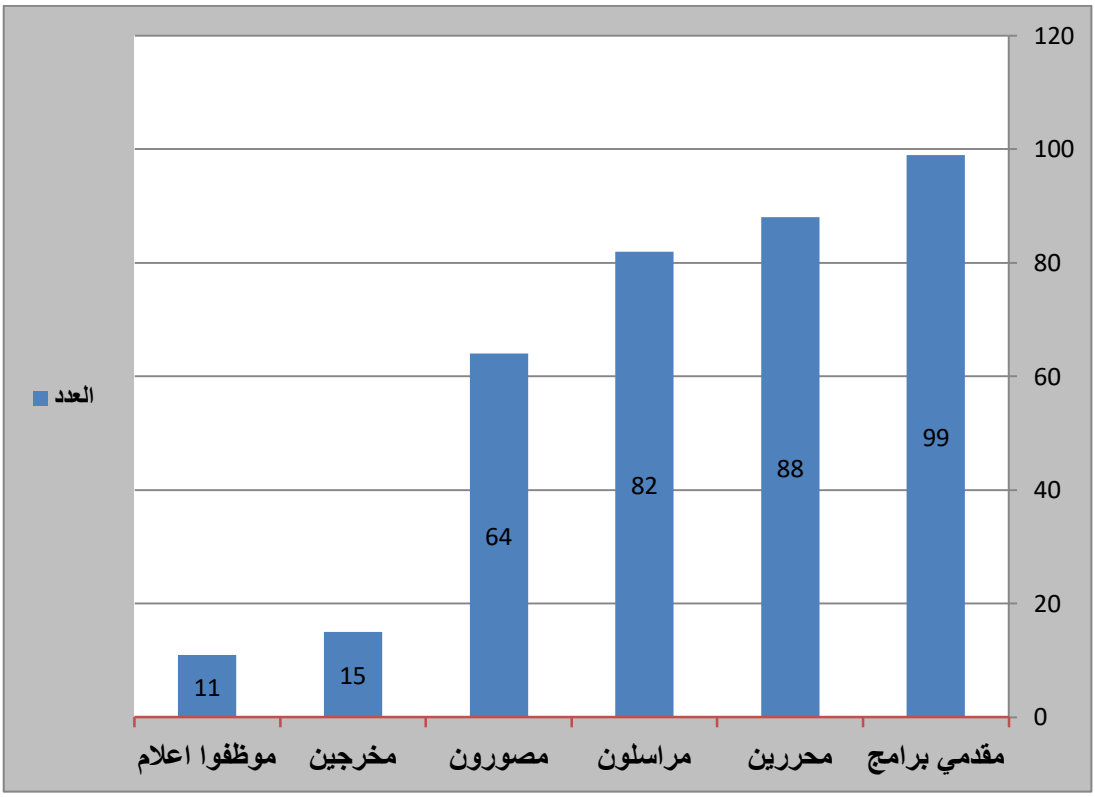

وسائل الاعلام

عبر السؤال الثاني عن نوع وسيلة الاعلام التي يعملون بها، فقد افادت الإجابات على النحو الاتي، اذ تبين أن (149) صحفيا هم من العاملين في الاعلام الالكتروني، يقابلهم (124) صحفيا من العاملين في وسائل اعلام مرئية، وبعدد (55) هم من العاملين في وسائل أعلام المقروءة، وأخيرا (31) صحفيا من العاملين في مجال الاعلام المسموع.

جاء الاعلام الالكتروني بالمرتبة الأولى لان اغلب الإعلاميين يلجؤون اليه خشية من اغلاق وسائل الاعلام الأخرى بأوامر من قبل هيأة الاعلام والاتصالات او غيرها من القيود التي تفرض على وسائل الاعلام غير الالكترونية.

الشكل (2) يبين وسيلة الاعلام

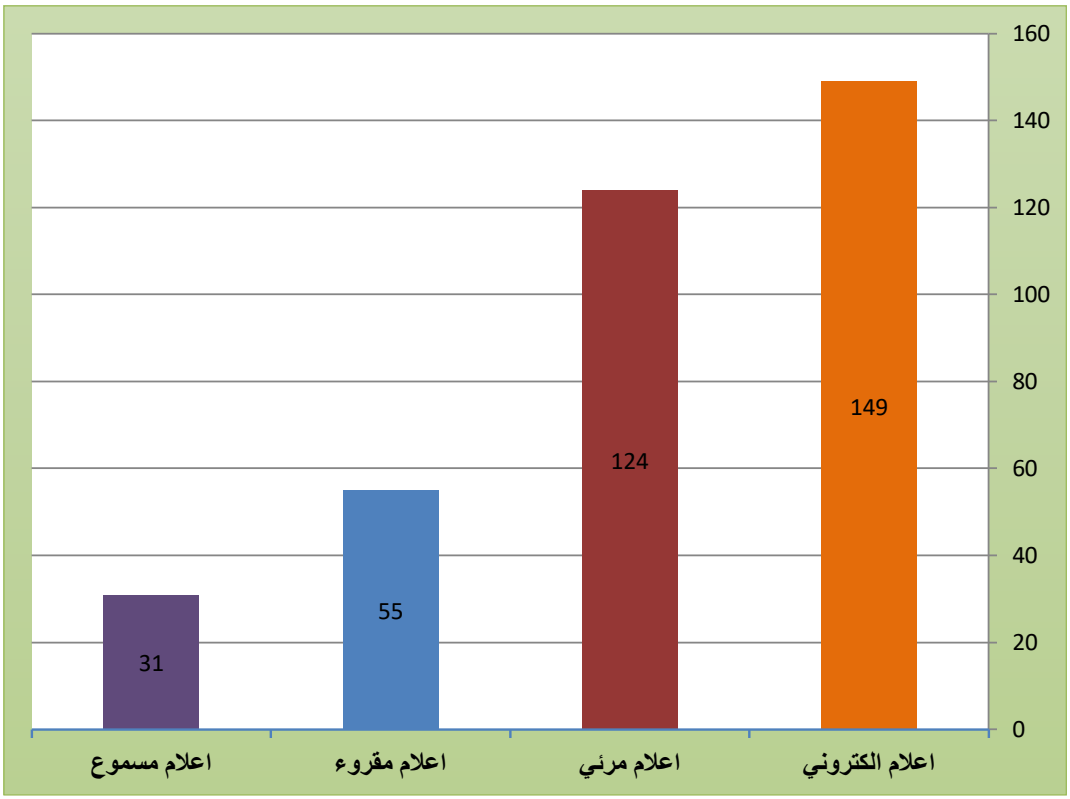

المعوقات التي تواجه العاملين في وسائل الاعلام

عند سؤال الصحفيين عن أبرز المعوقات التي يتعرض لها العاملين في وسائل الاعلام جاءت الإجابات على النحو الاتي:

تبين ان (184) صحفيا اجابوا ان المؤسسات التي يعملون فيها تعاني من ضغوطات سياسية لتغيير المحتوى الإعلامي الذي يتم بثه إلى الجمهور. يلها انهاء خدمات مفاجئة للعاملين في وسائل اعلام بعدد بلغ (100) صحفيا، كما تبين تتم عرقلة التغطية وأداء المهام الصحفية بعدد بلغ (99) صحفيا، و(84) صحفيا اجابوا يتم احتجاز واعتقال صحفيين من العاملين في المؤسسات الإعلامية، وهناك (69) صحفيا اجابوا بأن يتم التهديد بأغلاق وسائل الاعلام، واخيرا (45) صحفيا اجابوا بأن وسيلة الاعلام التي يعملون بها تعرضت الى الاغلاق. بينما ذهب البعض الى ذكر معوقات أخرى تمثلت بـ (ضعف الدعم المالي) الذي يلعب دور كبير في ديمومة وسائل الاعلام.

نلاحظ ان اغلب وسائل الاعلام غير مستقلة وغير حيادية ذلك يعود الى الضغط السياسي الذي تلعبه القوى السياسية لتغيير المحتوى الإعلامي بما يتلاءم مع مصالحهم السياسية.

الشكل (3) يبين المعوقات التي تواجه الصحفيين

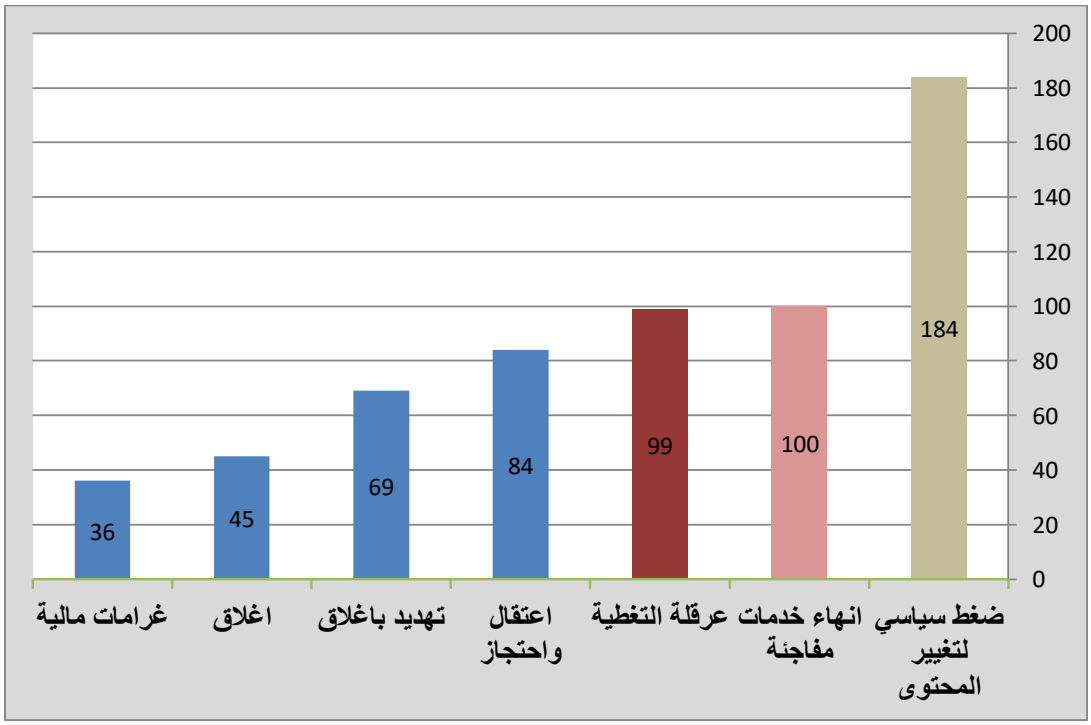

الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيين

عند سؤال المستطلعين عما اذا كانوا قد تعرضوا الى انتهاكات من قبل هيئة الاعلام والاتصالات ام لا؟ فقد أفاد نحو (264) صحفيا انهم لم يتعرضوا إلى انتهاك بسبب الهيئة، وافاد نحو (95) بانهم تعرضوا الى انتهاك بسبب هيئة الاعلام والاتصالات، وعند سؤالهم عن الانتهاكات التي تعرضوا لها فقد ذكروا اغلقت الهيئة عدد من وسائل الاعلام ولأسباب عدة كان اغلبها فرض الغرامات الكبيرة على هذه الوسائل مما يؤدي إلى اغلاقها وتسريح العاملين فيها، والبعض الاخر أشار الى ادارتها بتغيير المحتوى الإعلامي لوسيلة الاعلام التي يعملون بها وهذا من خلال تدخلها في حلقات البرنامج وعدم السماح للمواطنين بإبداء آراءهم بالأحزاب السياسية.

كما ذكر بعض الصحفيين ان الهيئة لا تتعاطى مع وسائل الاعلام ولا تجيب على تساؤلاتهم وتمنع الحديث عنها ومن يتجاوز هذه الحدود تهدد بسحب الرخصة والمنع من التغطية، اما القسم الأخير فقد ذكروا قيام الهيئة بإصدار أوامر لحجب مواقع التواصل الاجتماعي ك فيسبوك وتويتر خلال فترة احتجاجات تشرين.

الشكل (4) يبين الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيين

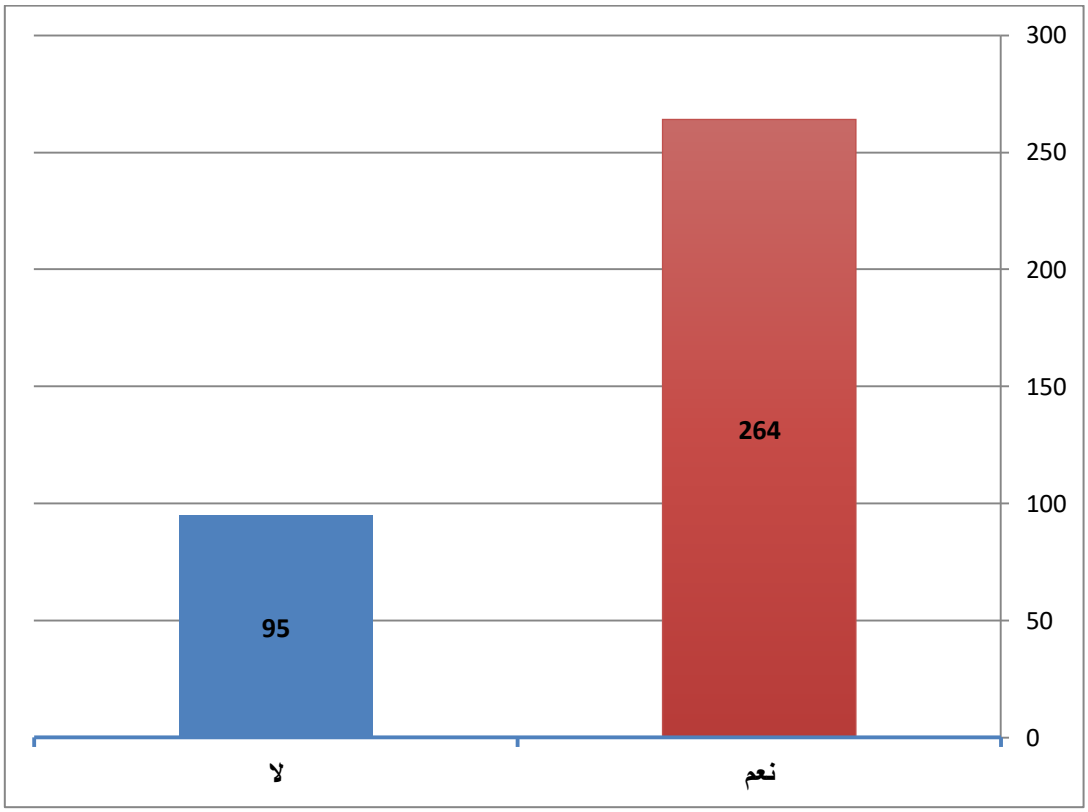

قانون سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (65)

تضمنت الدراسة سؤال الصحفيين/ات اذا ما كانوا قد اطلعوا على امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 65 الذي تعمل وفقه هيئة الاعلام والاتصالات، فقد افاد نحو (292) من المستطلعين انهم لم يطلعوا على الامر، بينما أفاد نحو (67) اطلعوا على امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 65، كما تم سؤال المطلعين على امر سلطة الائتلاف اذا كان لديهم اعتراض على الامر او انهم يرونه مناسب فقد ذكروا ان الهيئة صلاحياتها تكون بمراقبة الخطاب الإعلامي وكذلك تنظيم عمل وسائل الاعلام، وفي الظاهر هي مستقلة لكن الواقع يبين انها أداة طيعة بيد السلطة.

يفضل بعض الصحفيين/ات إن يعمل البرلمان على تعديل مشروع قانون هيئة الاعلام والاتصالات ليلغى بها أمر سلطة الائتلاف الذي كتب بعجالة وبوقت يختلف عن الوقت الذي نعيشه حاليا، والبعض الأخر من الصحفيين بينوا انه ليس للهيئة حق في اغلاق وسائل الاعلام وطالبوا أن يعاد تشكيل وزارة الاعلام كونهم لا يعلمون ما هو الربط بين السلكي واللاسلكي وخدمات الربط وما الى ذلك في ظل وجود وزارة الاتصالات.

الشكل (5) يبين الاطلاع على امر سلطة الائتلاف المؤقتة المرقم 65

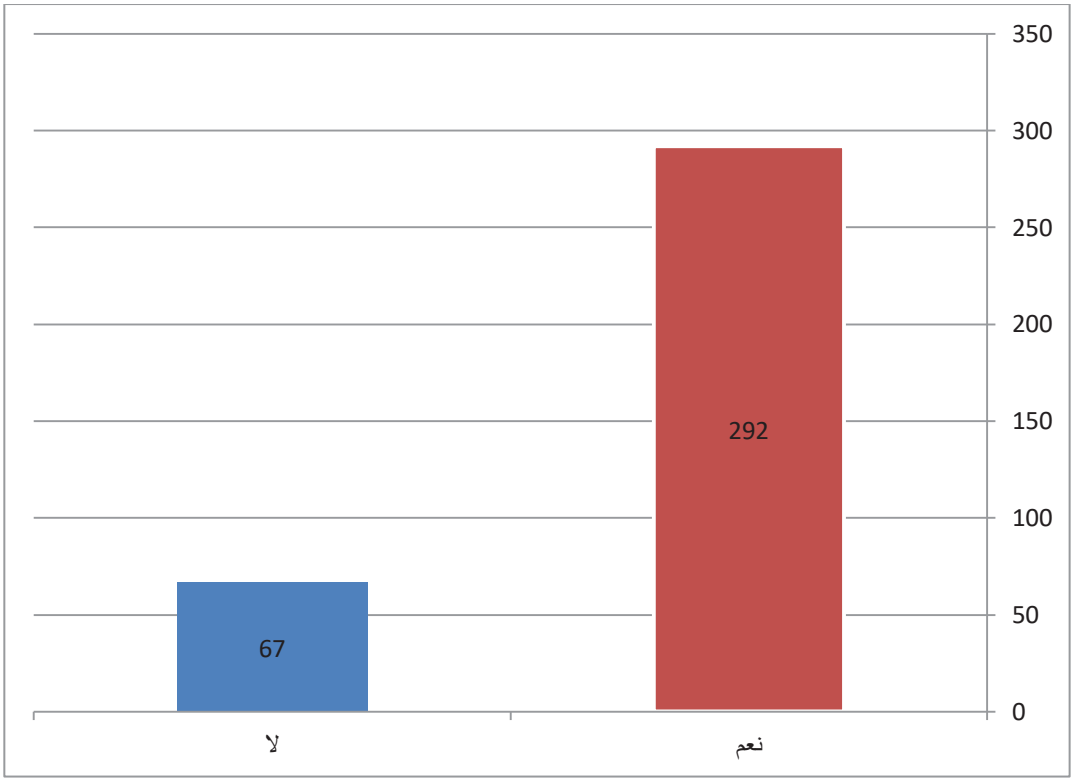

الاطلاع على قانون هيئة الاعلام والاتصالات

عند السؤال حول رأي الصحفيين/ات حول مشروع قانون هيئة الاعلام والاتصالات اذا ما اطلعوا عليه ام لا؟ افاد نحو (256) من المستطلعة ارائهم من الصحفيين انهم لم يطلعوا على مشروع القانون، يقابلها نحو (103) أنهم اطلعوا على مشروع القانون أعلاه، وحين تم سؤال المستطلعين عليه حول رأيهم بمشروع القانون وما هي ملاحظاتهم عليه فقد لاحظنا تنوع الاراء بين مؤيد ومعارض له، فمنهم رأى انه بحاجة الى تعديل في بعض فقراته، والبعض الاخر ذكر انه يحجم حرية الاعلام ولا يخدمها، وطالب اخرون بضرورة تعديل كافة فقراته لما تمنحه من صلاحيات للهيئة في تقييد حرية العمل الصحفي واغلاق وسائل اعلام وحتى منع من التغطية.

الشكل (6) يبين الاطلاع على قانون هيئة الاعلام والاتصالات

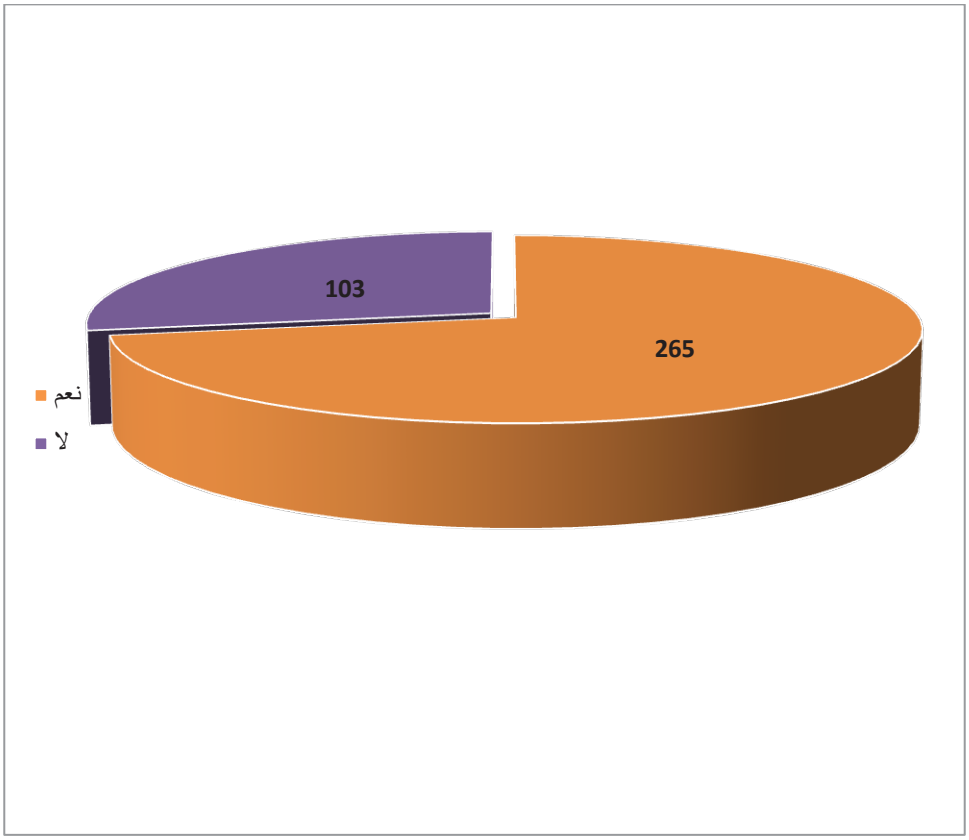

رقابة هيئة الاعلام والاتصالات على وسائل الاعلام

لمعرفة ما اذا كانت وسائل الاعلام التي يعمل بها الصحفيين خاضعة إلى رقابة هيئة الاعلام والاتصالات ام لا فقد افاد نحو (253) بانهم يعملون في وسائل الاعلام خاضعة لرقابة الهيأة، ونحو (106) من المستطلعين بانهم يعملون في وسائل اعلام غير خاضعة لرقابة الهيئة.

الشكل (7) يبين رقابة هيئة الاعلام والاتصالات على وسائل الاعلام

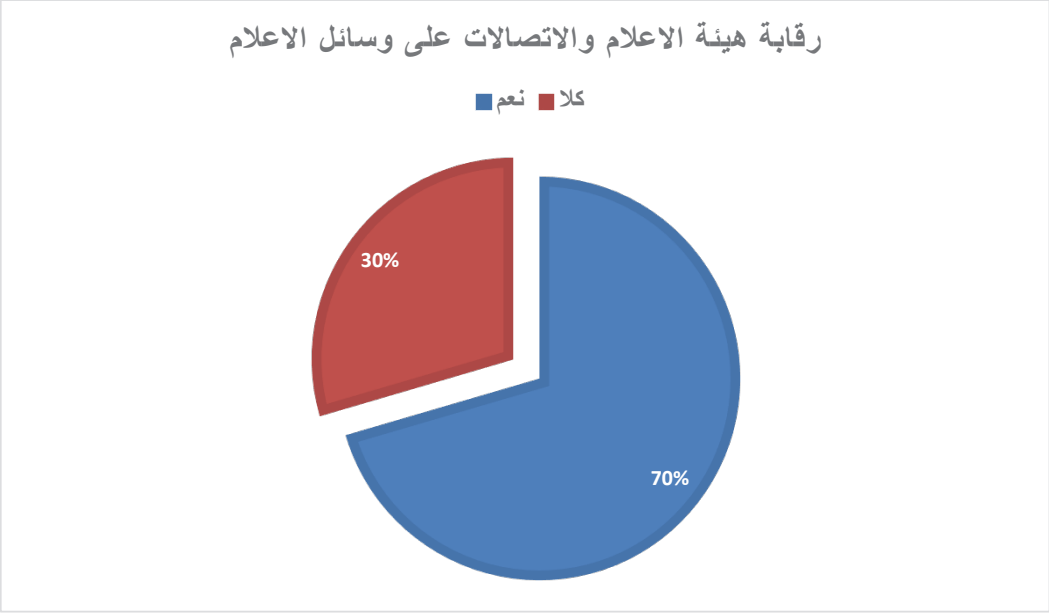

الخلاصة:

من خلال الدراسة الميدانية يلاحظ مدى المشكلات التي يعاني منها الصحفيين مع هيئة الاعلام في نقل الحقائق. وهذه الصعوبات تتجلى من خلال ضغط القوى السياسية على وسائل الاعلام من خلال الهيئة في غالب الاحيان، ومن جانب اخر يلاحظ عدم اطلاع الصحفيين/ات على القوانين التي تعنى بعملهم مما يؤدي الى ضياع حقوقهم وعدم معرفتهم بالحقوق والواجبات التي تحميهم وفق القانون، وهذا ما يدعو الى تكثيف الجهود في سبيل تثقيف الصحفيين/ات قانونياً.

التوصيات:

- احياء العمل النقابي والمنظماتي والتجمعات الصحفية لإيجاد حالة من التضامن من اجل مواجهة الضغوطات السياسية التي تتعرض لها وسائل الاعلام لتغيير خطاباتها او محتواها.
- تشريع او تعديل قوانين تضمن الامن الوظيفي للصحفيين.
- قيام السلطات بواجبها لحماية حرية العمل الصحفي ومحاسبة المتسببين بعرقلة التغطيات الصحفية الميدانية، من خلال اقرار قرارات في مجلس الوزراء تعاقب من يرتكب هذا الخرق الدستوري.
- على هيئة الاعلام والاتصالات التفكير في الامن الوظيفي للصحفيين العاملين في وسائل الاعلام التي تنوي الهيئة فرض غرامات مالية عالية عليها، او اغلاقها، ما يتسبب بتسريح العديد من العاملين فيها، وذلك من خلال التنسيق مع الجهات المختصة بهذا الامر.
- على هيئة الاعلام والاتصالات تفعيل ما جاء في عقود شركات الاتصالات، واعتماد مبدأ العدالة في توزيع الاعلانات لوسائل الاعلام، والتركيز على الوسائل المستقلة لخلق ديمومة مالية لهذه الوسائل.
- على مجلس النواب العراقي نشر مقترح قانون هيئة الاعلام والاتصالات، ومناقشته مع اصحاب المصلحة المباشرة قبل تعديله، ونشر فقرات التعديل بشفافية قبيل اقراره.
- معظم الصحفيين يعتقدون أن وسائلهم خاضعة لرقابة هيئة الاعلام والاتصالات، وهذا يدعو الهيئة لتوضيح مهامها من هذه الرقابة، بدلا من أشعار الصحفيين بأنهم في جو بوليسي ورقابي، يتنافى مع حرية التعبير المكفولة دستوريا.